

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨٥

الخميس، ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيجنيا

إكوادور السيد مونتالفو سوسا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد بارغا سنترا

سويسرا السيدة بيرسفييل

الصين السيد داي بنغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيد أساري

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

إصلاح قطاع الأمن

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى

الأمم المتحدة (S/2023/168)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-07781 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

إصلاح قطاع الأمن

إصلاح قطاع الأمن، بما يتماشى تماما مع المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام وخططنا المشتركة (A/75/982).

وأود أن أبدأ بإيجاز التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الأولويات المحددة في التقرير. أود بعد ذلك أن أتبادل مع الأعضاء تناول بعض التحديات الرئيسية التي واجهناها قبل أن أنتقل للحديث عن محافل العمل المشترك.

(٢٠٢٠) قبل أكثر من عامين بقليل. وكما ذكرت للتو، أصدر الأمين العام تقريره الأول عن إصلاح قطاع الأمن في آذار/مارس ٢٠٢٢. ولأول مرة، ومن خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، أطلق برنامج عمل على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن لتوجيه تنفيذ التقرير. وتم تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

وبعد ذلك، أنشأنا القدرة الدائمة لوحدة إصلاح قطاع الأمن في برينديزي. وفي وقت قصير جدا، أصبح فريقنا الذي يتسم بالمرونة لا غنى عنه لكفالة تقديم دعم مرن وفي الوقت المناسب وعالي الجودة لعمليات السلام والأفرقة القطرية والمؤسسات الوطنية، لا سيما في سياق الأزمات وتقليص حجم البعثات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، ساعد خبراؤنا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة للمرحلة الانتقالية، ويسروا المشاورات مع البنك الدولي بشأن الحاجة إلى استعراض الإنفاق العام لقطاع الأمن. ولكن في حين أن هذه الإنجازات تستحق الاحتفال بالتأكيد، فإن عملنا لم ينته بعد. وكما أشار الأمين العام، تواجه المنظمة تحديات كبيرة في إنجاز المهام التي كلفها بها مجلس الأمن في القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠)، ولا سيما على المستوى القطري.

أولا، كثيرا ما نواجه حالات يفتقر فيها إصلاح قطاع الأمن للملكية الوطنية الجامعة والقيادة. وبدون موافقة أعلى السلطات الوطنية، تقتصر الأمم المتحدة إلى أساس لدعمها وللسلام المستدام على نطاق أوسع.

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2023/168)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي سلوفاكيا وجنوب أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات السلام، وسعادة السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/168 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد زوييف.

السيد زوييف (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بتقرير الأمين العام (S/2022/280) عن تعزيز نهج الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن. يوجز الأمين العام رؤية جديدة وجريئة لإصلاح قطاع الأمن تركز على أولوية السياسة والحوكمة ويركز على توصيات محددة فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التاريخي ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) بشأن

رابعاً، يجب أن نعد أول تقرير عالمي بشأن وضع المرأة في قطاع الدفاع. وأود أن أشكر ألمانيا وسويسرا على إسهاماتهما السخية تحقيقاً لتلك الغاية.

وفي الختام، أود أن أشكر موزامبيق على تنظيم جلسة اليوم، وكذلك جنوب أفريقيا على قيادتها في تيسير اتخاذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠)، بشأن إصلاح قطاع الأمن. يبدأ تنفيذ هذا القرار الحاسم الأهمية بولايات جيدة التصميم وذات أولويات. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن أن يدمج بصورة أكثر انتظاماً في تعليماته المبادئ الرئيسية للقرار، مثل الملكية الوطنية، وأولية الحلول السياسية، والحاجة إلى نهج تركز على الحكم وتراعي الفوارق بين الجنسين في جميع مراحل إصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بدون الموارد المالية والبشرية اللازمة للوفاء بها تقوض مصداقية الأمم المتحدة ودعماً للأشخاص الذين نخدمهم. إننا بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد بشأن إصلاح قطاع الأمن المصمم لتنفيذ أولوياتها، بما في ذلك قدرتنا الدائمة لوحدة إصلاح قطاع الأمن المنشأة حديثاً في برينديزي، التي أشرت إليها. وفي ذلك الصدد، نشكر بإخلاص حكومات ألمانيا وإيطاليا وسلوفاكيا ولكسمبرغ والنرويج على دعمها المالي لقدرتنا الدائمة.

وأخيراً، أود أن أشدد على الدور الرقابي للمجلس وأهمية تقديم تقارير متسقة. ونعتقد أن إنشاء دورة ثابتة لتقارير الأمين العام المواضيعية عن إصلاح قطاع الأمن، كل خمس سنوات، على سبيل المثال، من شأنه أن يعزز نظر المجلس في الموضوع، وبالتالي دعماً الجماعي لجهود إصلاح قطاع الأمن الوطني. وسيظل كل جانب من جوانب تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن يعتمد على عملنا جميعاً معاً للتصدي للتحديات والأولويات التي يحددها مجلس الأمن والأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زوييف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

ثانياً، كثيراً ما تحجم الأطراف الوطنية والشركاء الدوليون عن إدماج إصلاح قطاع الأمن في المراحل الأولى من عمليات الوساطة والسلام، مما يهدد بتكرار نشوب النزاع عندما تظل المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن من دون حل لفترة أطول مما ينبغي. ثالثاً، في كثير من الأحيان، لا يمكن استمرار تمويل ما تحقق من تقدم حاسم في الإصلاحات بعد خفض التدريجي لعمليات السلام، مما يهدد بالانتكاس إلى النزاع. وأخيراً، نرى الكثير من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة، حيث أن القوالب النمطية الجنسانية متأصلة بعمق في الثقافات المؤسسية للأجهزة الأمنية، مما يقوض ثقة الناس بها.

ويتطلب التصدي لتلك التحديات قيادة قوية للأمم المتحدة. إنه يحتاج إلى ولايات يمكن التنبؤ بها من المجلس لعملياتنا للسلام لمساعدة المؤسسات الأمنية وبناء خدمات تدار بشكل ديمقراطي وتخضع للمساءلة وشاملة للجميع ومحورها الإنسان. وسيطلب أيضاً تدخلات استراتيجية وفعالة تسترشد بالتحليل السياسي والاقتصادي الذي يحدد الحواجز ويوضح الحوافز للجهات الفاعلة الوطنية للالتزام بإصلاح قطاع الأمن.

ولمعالجة أوجه القصور تلك، نصحبنا الأمين العام أساساً بتعزيز دور قيادة الأمم المتحدة في بناء وتعزيز الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وهو ما نلتزم بالقيام به، بما في ذلك عن طريق وضع سياسة لإصلاح قطاع الأمن وتوجيهات وأدوات مفوضة لمبادئ الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن نحسن جهودنا لتيسير الحوار، وتبادل الدروس المستفادة، وتقديم المشورة التقنية بشأن إصلاح قطاع الأمن للأطراف خلال عمليات الوساطة، وإعطاء الأولوية لتنفيذ أحكام إصلاح قطاع الأمن في عمليات السلام.

ثالثاً، يجب أن نكفل الاستدامة المالية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال استعراضات الإنفاق العام، التي نجريها، كما ذكرت، بالشراكة مع البنك الدولي.

مفوضية الاتحاد الأفريقي لإجراء تحليل نقدي لجميع النتائج الملموسة والتصدي للتحديات بعد ١٠ سنوات من تنفيذ سياسة إصلاح قطاع الأمن في الاتحاد الأفريقي. ومن المهم التأكيد على أن دولنا الأعضاء تظل تواجه التحديات عندما يتعلق الأمر بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، بسبب عدم كفاية الموارد وعدم وجود آليات وطنية فعالة لتتبع إصلاح قطاع الأمن والأولويات المتنافسة للحكومات. وقد قدم الاتحاد الأفريقي نفسه الدعم الفني من خلال المفوضية إلى عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك غامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وغينيا - بيساو وليسوتو ومدغشقر ومالي، على سبيل المثال لا الحصر. ونعمل أيضا على تعزيز عدد من المبادرات المتعلقة بترسيخ وتوطيد إصلاح قطاع الأمن في البعض من تلك الدول الأعضاء من خلال النهج الترابطي، الذي يركز على السلام والأمن والتنمية. ويشمل ذلك مرفقا أفريقيا لدعم العمليات الانتقالية الشاملة، يقوم بإنشائه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تعزيز تشغيل القوة الأفريقية الجاهزة. وعلى الصعيد الإقليمي، نقيم شراكات أيضا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في القارة الأفريقية بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات من خلال المنبر الأقاليمي لتبادل المعارف.

وأود أن أؤكد للأمم المتحدة أن الاتحاد الأفريقي لا يزال شريكا ثابتا. ونحن ملتزمون بتعميم معايير إصلاح قطاع الأمن وأساليب عمله في جميع مساعيها، ولا سيما مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ولهذا السبب أطلقنا منتدى الدروس المستفادة بقيادة الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٢٢. كما واصلنا العمل من أجل استخدام منبر تبادل المعارف للجمع بين جميع أوساط المعرفة عندما يتعلق الأمر بمراكز الفكر والمراكز التي تهدف إلى تجسيد جهودنا للسلام. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للمجلس على أنه من خلال جهودنا لإعادة تنشيط الالتزامات الوطنية، يمكننا أن نتبع نهجا أكثر وضوحا وشمولا واتساقا وتركيزا يشمل المجتمع بأسره لإصلاح قطاع الأمن، الأمر الذي سيقود القدرة على الصمود وبيني السلام في قارتنا وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

السيد أدويي (تكلم بالإنكليزية): يسر الاتحاد الأفريقي أن يشارك في مناقشة اليوم بشأن صون السلام والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على إصلاح قطاع الأمن. نعتبر هذه المناقشة بالغة الأهمية، لأنها تتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتؤكد سياسة الاتحاد الأفريقي أن إصلاح قطاع الأمن جزء لا يتجزأ من عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وعنصر أساسي في منع نشوب النزاعات، والإنعاش المبكر، وبناء السلام، بل والتنمية المستدامة.

وبالنسبة لقارة تعاني من نزاعات متكررة، يشكل إصلاح قطاع الأمن عنصرا رئيسيا في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. وهو عامل تمكين رئيسي لبناء القدرة على الصمود وتحقيق ثمار السلام. تقرر خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠ بالتحديات التي تواجه تطوير قطاع دفاع وأمن أفريقي احترافي ومنضبط وقادر على إنشاء مؤسسات أمن وطنية بإشراف وسيطرة مدنية متوازنة. ومع ذلك، لا نزال نشهد في كثير من الأحيان اندلاع النزاعات أو الانتكاس إليها، مما يديم دورات العنف ويعطل أحيانا جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

وتتماشى المبادئ الأساسية لسياسة الاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح قطاع الأمن مع مبدأ إصلاح قطاع الأمن في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء أولا على التضامن الأفريقي؛ ثانيا، التكامل الإقليمي؛ ثالثا، الملكية الوطنية؛ رابعا، خصوصيات السياق؛ وخامسا، إصلاح قطاع الأمن بوصفه جزءا من عملية أوسع نطاقا للتحويل الديمقراطي والإصلاح تشمل دور المرأة في المشاركة من أجل السلام.

ولذلك، يسر الاتحاد الأفريقي أن تقرير الأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن (S/2022/280) يقدم استعراضا استراتيجيا ممتازا لإصلاح قطاع الأمن ومشهد الحوكمة على الصعيد العالمي. والواقع أنه يلهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أدوي على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين - السيد ألكسندر زوييف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات السلام، والسفير بانكول أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن - على إسهاماتهما الهامة في هذه المناقشة.

تولي موزامبيق أهمية كبيرة لتعزيز إصلاح قطاع الأمن. فهو شرط أساسي حاسم لكي تعزز الدول قدرتها على استتباب الأمن، وإدارة النزاعات وحلها، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وضمان مشاركة المجتمع المدني قاطبة. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة كبيرة بتقرير الأمين العام (S/2022/280)، الذي يسلط الضوء على العناصر الحاسمة في طريق المضي قدما لتعزيز النهج الشامل لإصلاح قطاع الأمن. ويكرر التقرير التأكيد على أهمية ضمان التزام تطوير مؤسسات قطاع الأمن بنفس مبادئ ومعايير الحوكمة المطبقة على أي مؤسسة من مؤسسات الخدمات العامة. إن ضمان المساءلة والشفافية والفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات الأمنية بطريقة تشاركية وشاملة وسريعة الاستجابة أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين وتمكين المجتمعات من المضي قدما نحو تحقيق أهدافها الإنمائية. ونحن ندرك أن إصلاح قطاع الأمن عملية معقدة، لا سيما في سياق الانتقال من النزاعات التي طال أمدها إلى بناء السلام. ومن الأهمية بمكان الجمع بين العوامل التي يمكن أن تسهم في نجاح إصلاح قطاع الأمن - وأهمها ملكية الدول لزام الأمور في تحديد استراتيجياتها وأولوياتها.

إن العالم اليوم يواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بالسلام والأمن نتيجة لأحداث مثل تغير المناخ والتهديدات الإلكترونية والانتشار المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف الذي يؤدي إلى أعمال إرهابية - مع حدوث ذلك بشكل خاص في أفريقيا. ونرى أن ذلك يتطلب تغييرا في استجابة قطاع الأمن لتلك التحديات. واتباع نهج تصاعدي أمر

بالغ الأهمية في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى تعزيز أوجه التكامل من خلال التعاون والشراكة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام لتعزيز إدماج إصلاح قطاع الأمن في الأمم المتحدة في الدعم الميداني، بما في ذلك من خلال القدرة الدائمة الجديدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن والحكم في برينديزي. ونشدد كذلك على أهمية تحسين مشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني، مع التركيز على النساء والشباب، الذين يمكنهم أن يضطلعوا بدور هام بوصفهم صناع تحول رئيسيين لمنع نشوب النزاعات وحلها على الصعيد المحلي.

وتدرك موزامبيق الصلة بين إصلاح قطاع الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نرى أن جهود الإصلاح ينبغي أن تستند إلى رؤية شاملة وأن تكون أكثر شمولاً بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ونعتقد أن الإصلاحات التي تُنفذ من خلال الحوار الوطني والمشاورات الواسعة النطاق وبمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة من المرجح أن تكون أكثر نجاحا. وانطلاقا من هذا المنظور، من الضروري فهم الدور السياسي والاقتصادي للمؤسسات وديناميات تقاسم السلطة وتوزيع الموارد والثقافة المحلية والتشريعات الرسمية التي تحكم مجتمعاتنا. ونرحب باستمرار التعاون والتآزر القويين بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم موزامبيق للدور الذي يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه، بل ويجب عليه، أن يضطلع به. إذ يمكنه أن يكفل زيادة تكامل الجهود المبذولة في مواءمة وتنسيق الدعم الدولي الأوسع نطاقا من جانب الشركاء الإقليميين والثنائيين للأولويات الوطنية. ويمكنه أيضا أن يضمن الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه يمكن أن يتجنب الثغرات والأدوار المتناقضة في هذا المجال المهم، لا سيما في سياق حالات ما بعد النزاع مثل حالتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع المطروح في الوقت المناسب. وأشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف والمفوض بانكولي أدويي على إحاطتهما. وأرحب أيضا بحضور ممثلي جنوب أفريقيا وسلوفاكيا بصفتهم الرئيسيين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن.

من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، يكتسي بناء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة على مستوى القطاعات أهمية قصوى. ويكمن قطاع الأمن، على وجه الخصوص، في صميم السلطة الوطنية. وبالتالي، فإن إصلاحه المؤسسي مسعى سياسي في المقام الأول. وإذا أُريد لهذا الإصلاح النجاح، فإننا بحاجة إلى تفكير سياسي متعمق وإلى عملية مصممة جيدا لبناء القدرات على السواء. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على نقطتين.

الأولى أهمية تحمل الجميع للمسؤولية. ويجب أن يكون هناك مخطط واضح صادر عن القادة الوطنيين وأن يتولى زمامه أبناء الشعب من خلال عملية سياسية واسعة النطاق. وتشكل مشاركة الشعب على جميع المستويات عاملا رئيسيا للإصلاح في هذا المجال. فالشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمور أساسية لإدارة قطاع الأمن من أجل كسب ثقة الناس. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب أن تكون الإصلاحات مصممة وفقا للقيم والمعايير التي تشكل كل بلد وأن تكون متوائمة معها. إن الإصلاحات نفسها مهمة شاقة لا محالة، ويستغرق توطيد إنجازاتها وقتا طويلا. لكن وقف العملية في منتصف طريق الإصلاح يؤثر بشدة ولفترة طويلة على حياة الناس اليومية. ويجب أن يمثل حشد الموارد الوطنية الكافية لتعزيز المؤسسات من خلال ترتيبات الميزانية الضرورية جزءا من عملية الإصلاح. ويستحق بناء القدرات التقنية في ذلك المجال لجعل العملية أكثر استدامة مزيدا من الاهتمام.

ثانيا، إن الشراكة الدولية ضرورية لتعزيز الجهود الوطنية. والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن مهمة رئيسية منطحة بيعتات الأمم المتحدة للسلام. وبفضل سجلها الطويل من المشاركة، فإن هذه البعثات هي الأقدر على الاضطلاع بدور حاسم في تنسيق الجهود الدولية لتحقيق المزيد من النتائج بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وتتطلب معالجة علاقة الترابط المعقدة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في سياق جهود إصلاح قطاع الأمن اتباع نهج شامل. وينبغي مواصلة تشجيع الاتصال الوثيق وتبادل المعلومات على المستوى التقني، على أن تضطلع كيانات الأمم المتحدة بدور محوري في الميدان. ومن شأن وضع استراتيجية متكاملة يقاسمها جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ وتشجيع حشد الموارد المالية.

في الأسبوع الماضي، زار المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئت اليابان شريكا طويلا للأجل للبلدان التي تسعى للاضطلاع بالمهمة الهائلة المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن. وتكتسي قوات إنفاذ القانون التي تتسم بالمهنية والتي يسهل اللجوء إليها والخاضعة للمساءلة أهمية بالغة في ذلك البلد، الذي يكافح الجماعات المسلحة غير القانونية والجرائم التقليدية المتفشية. وبما يتماشى تماما مع أولويات الحكومة، يعمل الخبراء اليابانيون عن كثب في المواقع مع الشرطة الوطنية الكونغولية لتطبيق نموذج الخفارة المجتمعية. ويشمل دعمنا بناء قدرات أفراد الشرطة في مجالات مثل إدارة الميزانية وتطوير الهياكل الأساسية لمراكز الشرطة التي يسهل الوصول إليها، فضلا عن بناء ثقة السكان المحليين. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، سيتوسع العمل ليشمل المنطقة التي انسحبت منها بالفعل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لخطة الانتقالية.

ولا تزال اليابان ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لزيادة دعم إصلاح قطاع الأمن وإدارته من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد زوييف ومفوض الاتحاد الأفريقي أدويي والسفيرة جويني على إحاطاتهم اليوم.

الأجل. كما يبدو أن إحالة تلك المهام إلى الآليات أو الهيئات التقنية المنشأة حديثا يقلل من احتمالات وضع ترتيبات أمنية دائمة في الوقت المناسب. وتبين لنا التجربة أن هذه العمليات تستغرق وقتا أطول وأنها أقل نجاحا من العمليات التي تحدد مسبقا ترتيبات هيكل الأمن القومي الأطول أجلا.

والموضوع الرئيسي الثالث هو أهمية إقامة شراكات استراتيجية، وعمليات تخطيط متكاملة ومشاركة، وتقييمات مشتركة، وتعاون وتنسيق أكثر شفافية بين الشركاء العاملين في مجال إصلاح قطاع الأمن وحوكمتهم.

ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بأن تجري الأمم المتحدة تقييمات لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين بغية الاسترشاد بها في تخطيط جهود إصلاح قطاع الأمن ورصدها وتقييمها. ويسلط التقرير الضوء على أمثلة مفيدة للتخطيط المشترك الذي وفرت فيه الشراكات الاستراتيجية أساسا قويا لجهود إصلاح قطاع الأمن وحوكمتهم بصورة مستدامة على المدى الطويل. ونشيد بهذا التعاون ونؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بزيادة تعزيزه.

ونحيط علما أيضا بالفرص العديدة لبناء القدرات التي جرى إبرازها في مواضع مختلفة من التقرير. ومن الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل مواصلة التعلم من تجاربنا في إصلاح قطاع الأمن وتعزيز ممارسة إصلاح قطاع الأمن كأداة للسلام والأمن الدوليين.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد زويغ، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والسيد أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بالممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا. وأود أيضا أن أشكر موزامبيق على إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال.

نتيح لنا هذه الجلسة تناول النقاط الهامة الواردة في تقرير الأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن (S/2022/280). ونعرب عن تقديرنا

تلتزم حكومة الولايات المتحدة التزاما ثابتا بإصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ويحدد تقرير الأمين العام (S/2022/280) عدة تحديات وتوصيات لتحسين إصلاح قطاع الأمن على الصعيد العالمي ويتناول بعض المواضيع الرئيسية، التي أود أن أسلط الضوء عليها وأن أسهب بشأنها.

أولا، أهمية الملكية الوطنية الشاملة للجميع لنجاح واستدامة إصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل والإدارة الرشيدة لقطاع الأمن. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما تركيز الأمين العام على كفالة التمثيل والمشاركة المجدية للمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني في وضع استراتيجيات وخطط الأمن الوطني. ونسلم بأن الآليات والممارسات الأمنية المحلية يمكن أن تشكل نقاط انطلاق مفيدة لبناء الثقة مع السكان المحليين وتشجيع التعاون مع مؤسسات أمن الدولة. ويمكن أيضا للآليات الاستشارية المدنية والعسكرية التي تدار بقيادة محلية، مثل تلك المشار إليها في كوت ديفوار وليبيريا بعد عمليات الانتقال لبعثات حفظ السلام، أن تؤدي دورا حاسما في استدامة وتعزيز جهود الإصلاح في السياقات الانتقالية.

ونؤيد أهمية جعل النهج التي تركز على حقوق الإنسان وتراعي المنظور الجنساني في صميم الأنشطة الجارية في مجال إصلاح قطاع الأمن. وكما قال الأمين العام، يشكل الامتثال الفعلي لمعايير حقوق الإنسان مؤشرا رئيسيا على الكفاءة المهنية لقوات الأمن وعلى ممارسة القيادة المسؤولة. ومن دون ذلك، لن تحظى قطاعات الأمن بثقة السكان.

أما الموضوع الرئيسي الثاني فهو ضرورة معالجة حوكمة قطاع الأمن والإصلاح الضروري لقطاع الأمن خلال المراحل المبكرة من مشاركة الأمم المتحدة، فضلا عن المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها التسرع في إبرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن إصلاح قطاع الأمن في إطار الحوكمة أو تأجيلها. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن ترك المنازعات المتعلقة بالأمن بلا حل ووضع ترتيبات مؤقتة محكوم عليها بالفشل لا يؤدي إلا إلى تقويض وتأخير جهود الإصلاح الطويلة

سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن، معلومات هامة يمكن استخدامها في توجيه تلك الجهود. وكثيرا ما يكون الإصلاح الناجح لقطاع الأمن عاملا رئيسيا في تمكين البعثة من تقليص وجودها إلى أدنى حد والانسحاب عندما يحين الوقت. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يعزز ولايات البعثات فيما يتعلق بدور إصلاح قطاع الأمن وأن يشجع تعزيز التعاون بين عمليات السلام أو البعثات السياسية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

ويسلم القرار ٢٥٥٣ (2020) بأن الأمن التمثيلي والتفاعلي والفعال والكفؤ والمهني والمسؤول الذي يعمل بدون تمييز وفي ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون هو حجر الزاوية للسلام والتنمية المستدامة. ولهذا السبب تلزم سويسرا بتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن في إطار أولويتها المتمثلة في بناء التنمية المستدامة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ألكسندر زويغ، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام (S/2022/280)، وكذلك السيد بانكول أدويي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، على إحاطته القيمة بعد ظهر اليوم. ولكنني، أساسا، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لكي نتناول موضوعا حاسما لبناء السلام وكفالة الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

إن ضعف المؤسسات المكلفة بضمان الأمن يحد من قدرة الدولة على الحفاظ على النظام العام وسيادة القانون. وفي الدول التي أنشئت فيها عمليات سياسية بدعم من بعثات السلام، يهيئ ذلك القصور ظروفًا لتجدد العنف وحدوث انتكاسة لعمليات السلام، مما يجعل من الضروري أحيانا عودة بعثات معينة، رغم ما يبدو من أنها حققت أهدافها.

ولا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامة إلا إذا كان لدى الدول قطاع أمني مهني وكفؤ وفعال يحمي جميع أفراد المجتمع ويعمل وفقا لمبادئ المسؤولية وعدم التمييز، في إطار سيادة القانون وفي امتثال

لجهود الأمانة العامة لوضع برنامج عمل لتنفيذ القرار ٢٥٥٣ (2020) ونعترف بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بهدف تعزيز قدرات الحوكمة الأمنية.

تعتقد سويسرا أن الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن ضروريان للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وإلى جانب جهودنا في إطار التعاون الثنائي، فإن حجر الزاوية في التزامنا في هذا المجال هو مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. وينفذ المركز برامج تشمل أكثر من 70 دولة، ومساهمته في مجالي الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن معترف بها عالميا.

وأود أن أدلي بثلاث ملاحظات هنا.

أولا، إن الاستثمار في المؤسسات من أجل الأمن الفعال والمسؤول والمهني يعني الاستثمار في السلام الدائم ومنع نشوب النزاعات. فكل عملية سلام تعيد تحديد ميزان القوى في المجتمع. ويجب النظر في ذلك بشكل كامل خلال مفاوضات السلام، ويجب اتباع عمليات تنفيذ واضحة يُتفق عليها بصورة متبادلة بين جميع أصحاب المصلحة بغية تجنب عودة التوترات.

ثانيا، إن دعم إصلاح قطاع الأمن يعني تعزيز سيادة القانون. ويجب أن يدمج قطاع الأمن الاحتياجات الأمنية المحددة للسكان ككل. ولذلك، يجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع المؤسسات وجميع آليات صنع القرار والمساءلة والرصد. وبذلك الروح تتعاون سويسرا مع غامبيا، على سبيل المثال، إلى جانب إدارة الهجرة، من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة في المجتمعات المحلية من خلال تعزيز إدارتها ومساءلتها، مع التركيز على المسائل الجنسانية.

ثالثا، يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن تؤدي دورا في تحسين الحوكمة الأمنية. ومن الضروري أن يكون الدعم جزءا من عملية سياسية وطنية تعمل على تطوير قدرة المؤسسات الأمنية. وتوفر الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية، مثل إطار

التنمية ومنع العنف. ونتفق مع الأمانة العامة على ضرورة إدماج المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن أهمية وجود آليات فعالة للرقابة والمساءلة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على جميع أشكال العنف ذات الصلة. ودعوا أيضا إلى تعميم مراعاة حماية الطفل في إصلاحات قطاع الأمن من خلال توفير التدريب العسكري الملائم ونظم التدقيق المناسبة للحيلولة دون انضمام مرتكبي الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال إلى قوات الأمن الوطنية.

أخيرا، أود أن أذكر التهديدات الناشئة مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالأسلحة وأشير إلى أن جهود التسريح وإعادة الإدماج والمصالحة يجب أن تقرر بتدابير وأهداف لنزع السلاح وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني وإنفاذ تدابير لحظر توريد الأسلحة.

وقد شدد قرار مجلس الأمن ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) بالفعل على أهمية إصلاح قطاع الأمن بشكل يحقق التكامل على نحو أفضل بين مهام الشرطة والنظام القضائي والإصلاحي والدفاع ودوائر الحدود وإدارتها وأمنها، في جملة أمور. ولذلك، يجب علينا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن ندمج هذا الجانب في ولايات بعثات حفظ السلام، لا سيما في المراحل الانتقالية.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): في المستهل، أشكر الأمين العام المساعد زوييف ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكول أدويي على إحاطتهما. وأود أيضا أن أشكر موزامبيق على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم.

يشكل صون السلام والأمن الدوليين أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، كما جاء في ميثاقها. وهو حجر زاوية للعمل اليومي الذي تضطلع به المنظمة في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

ويكتسي تعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء إصلاح قطاع الأمن وتوسيع نطاق الدعم لهذا النهج أهمية أساسية لإيجاد مؤسسات

كامل لحماية حقوق الإنسان. وهذا هو السبب في أن دعم إصلاح قطاع الأمن الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان التي تحتاج إليه ذو قيمة كبيرة.

ومن هذا المنطلق، فإن لجنة بناء السلام أداة تدعم جهود السلام في البلدان التي تمر بحالات نزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن أن يوفر دورها الاستشاري لمجلس الأمن عناصر هامة لمرحلة انسحاب بعثات السلام ويمكن أن يعزز الاتساق لإجراء تحليل عالمي للمسألة. وعلاوة على ذلك، فإن صلاحيتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات تيسر الحوار بين الجهات الفاعلة المعنية وتقتصر استراتيجيات، بما في ذلك الاستراتيجيات المالية، في الجهود اللازمة لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات اللازمة لمرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع.

ونشكر الأمانة على جهودها في ذلك المجال وعلى تقريرها عن تعزيز إصلاح قطاع الأمن، الذي نشر في آذار/مارس 2022، والذي يكرر التأكيد على مبادئ الدعم المقدم، بما في ذلك الملكية الوطنية الشاملة للجميع، وأولوية السياسة، والأهمية المركزية للحوكمة الرشيدة. وهذا بدوره يعزز الشفافية والمسؤولية والمساءلة كجزء أساسي من الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - وهو السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

إن القدرة المؤسسية للدول في إدارة موارد قطاع الأمن، فضلا عن الشفافية والمساءلة - كما قلنا - كلها أساسية لإصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، ولأننا بلا شك بحاجة إلى الموارد، فإننا ندعو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى تقديم الدعم للبلدان المحتاجة، على النحو المبين في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

ويكتسي التعاون الدولي في هذا الميدان والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية أساسية أيضا.

ونحن مقتنعون بأن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة تعزز عمليات الانتقال إلى السلام. وعلى وجه الخصوص، يعزز إسهام المرأة في قطاع الأمن التماسك الاجتماعي، وهو أمر ضروري بلا شك لتحقيق

لتقييم السن لمنع تجنيد القصر في النهوض بهذه الخطة. وتشدد مالطة على أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع حاسم الأهمية لتوطيد السلام والاستقرار وتعزيز الحد من الفقر والنهوض بسيادة القانون والحكم الرشيد للحيلولة دون انزلاق البلدان مرة أخرى في هوة النزاع.

وبينما تضطلع الأمم المتحدة بدور قيم في تعزيز حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه، فإن العمليات الوطنية والمحلية تظل ضرورية لتحقيق نتائج ناجحة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى نهج كلي يشمل احتياجات السكان المحليين في مجالي الأمن والعدالة، بما يكفل أن يؤدي إصلاح قطاع الأمن إلى تحقيق الأمن للدولة والأمن البشري. ويكتسي العمل مع المجتمع المدني أهمية بالغة كونه وسيلة رئيسية لكفالة الشفافية والمساءلة والرقابة.

وإذا كنا نسعى جاهدين إلى بناء مستقبل أفضل، يجب أن تشكّل المساءلة حجر الزاوية لدينا. ولإصلاح قطاع الأمن أهمية حاسمة في التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن أنه يسهم بلا شك في دعم سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال إدماج حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك من خلال الآليات القائمة، أن تعزز إصلاح قطاع الأمن.

أخيرا، ينبغي للدول الأعضاء، سعيا لكفالة فعالية هذه العمليات السياسية الطويلة الأجل، أن تعزز التمثيل المتكافئ للمرأة على كل المستويات في جميع المؤسسات الأمنية وأن تدمج الخبرة في الشؤون الجنسانية في العمليات والتوجيهات الميدانية وأن تكفل خلو بيئة العمل من التحرش الجنسي والجنساني والتمييز. وقد ثبت أن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة قد ساعدت في بناء مؤسسات شرعية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تعزز السلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر أنا أيضا إلى الأمين العام المساعد زوييف ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكول أدبوي على إحاطتهما.

وبيئات مستدامة وآمنة ومستقرة في جميع أنحاء العالم. وإصلاح قطاع الأمن عملية سياسية طويلة الأمد يلزم أن تحركها القوى الوطنية وتتطلب التزاما وقيادة سياسيين. هذا علاوة على أنها تعتمد على التعاون بين المؤسسات والمشاركة الواسعة للجهات صاحبة المصلحة لكسب أكبر قدر ممكن من التأييد.

وتكتسي حوكمة عملية إصلاح قطاع الأمن أهمية محورية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فمعرفة الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات والإيذاء ضروري لتلبية الاحتياجات الأمنية للرجال والنساء والفتيان والفتيات. وستتطلب ترجمة ذلك من الناحية العملية التدريب وبناء القدرات على نطاق القوات المسلحة وقوات الشرطة وحرس الحدود ودوائر الاستخبارات. وتكتسي عمليات التدقيق ومدونات قواعد السلوك أهمية حاسمة لكفالة أن يكون قطاع الأمن شريكا موثوقا به. ويمكن أن يساعد إصلاح القطاعات القانونية والقضائية والأمنية على نحو يراعي المنظور الجنساني في التغلب على العقبات التي تحول دون لجوء المرأة إلى العدالة.

ومن شأن الفهم المتعدد الجوانب لإصلاح قطاع الأمن أن يوفر للأفراد والدولة تدريجيا أجهزة أمنية أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة، تتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان وتعزز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد. فمن الضروري أن يوجد قطاع أمني يتسم بالمهنية والفعالية ويخضع للمساءلة، فضلا عن نظام لإنفاذ القانون والعدالة يتسم بالنزاهة ويسهل اللجوء إليه من أجل إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة.

ويشكّل إصلاح قطاع الأمن عنصرا أساسيا في حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ومع مراعاة كفالة الملكية الوطنية، عززت الأمم المتحدة المساعدات المقدمة إلى السلطات الوطنية للاضطلاع بعمليات إصلاح حاسمة ومعقدة لقطاع الأمن. وترحب مالطة بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة حماية الطفل في التدريب العسكري والإجراءات العملياتية الموحدة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد ساعدت وحدات حماية الطفل في قوات الأمن الوطني والآليات الفعالة

الأمن. وتواصل المملكة المتحدة دعم نهج أكثر تكاملاً واتساقاً للأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن وإدارته.

ثانياً، يضطلع مجلس الأمن بدور هام في دفع الأمم المتحدة وشركائها إلى تطبيق أفضل الممارسات بشأن إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك تعاون المجلس لصياغة ولايات ملائمة للغرض لتوجيه مشاركة عمليات الأمم المتحدة للسلام وتحسين تنسيق الدعم الدولي.

ثالثاً، يتعين علينا جميعاً أن نفعل المزيد للنهوض بإدماج المرأة في عمليات إصلاح قطاع الأمن. وتؤكد خطة العمل الجديدة للمملكة المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن تلك النقطة على وجه التحديد، التي ستوجه صنع سياساتنا المحلية والدولية في ذلك المجال.

وستظل المملكة المتحدة مدافعة عن إصلاح قطاع الأمن وإدارته، وتعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، لزيادة آثار دعمنا إلى أقصى حد.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة موزامبيق بعقد هذه الجلسة الهامة. ونشكر الأمين العام المساعد زويغ ومفوض الاتحاد الأفريقي أدويي على إحاطتهما. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وجنوب أفريقيا في جلسة اليوم.

إن إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من النزاعات مهمة هامة في توطيد السلام وتحقيق التنمية. وقد دفعت جنوب أفريقيا مجلس الأمن، خلال فترة عضويتها غير الدائمة في المجلس، إلى اتخاذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) بشأن تلك المسألة. وينبغي لنا أن نغتني هذه الجلسة، التي بادرت بها موزامبيق، بوصفها فرصة لاستكشاف سبل فعالة لإصلاح قطاع الأمن والتحسين الفعال لقدرة البلدان على صون السلام والاستقرار والتنمية. وتود الصين أن تتشاطر أربع وجهات نظر.

أولاً، ينبغي لنا أن نلتزم بالاتجاه الصحيح للمسؤولية الوطنية. وقد شدد تقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس الماضي (S/2022/280) على أن مسؤولية البلدان هي المبدأ الأساسي لإصلاح قطاع الأمن وأن للبلدان سياقات تاريخية وبيئات سياسية وثقافات

كما تنص المذكرة المفاهيمية المفيدة التي قدمتها موزامبيق لهذه الجلسة (S/2023/168)، فإن إصلاح قطاع الأمن وحوكمته لهما دور هام في بناء الدولة وبناء السلام. وتستثمر المملكة المتحدة في حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه داخل البلد وخارجه. وقد فعلنا ذلك لأننا نرى أن وجود قطاع أمني خاضع للمساءلة بشكل ديمقراطي ويؤدي مهامه بصورة جيدة جزء لا يتجزأ من نظام حكم أوسع نطاقاً يوفر الحماية لجميع مواطنيه استناداً إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان العالمية واحترام سيادة القانون.

وذلك ما يجعل إصلاح قطاع الأمن مهماً، ليس في سياق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع فحسب، بل أيضاً في منع نشوب النزاعات لأن الثقة بين المواطنين والدولة تقوم على وجود مؤسسات تخدم احتياجات أولئك المواطنين وتحميها. وعلى سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن لتوه بياناً رئاسياً بشأن العملية الانتخابية في ليبيا (S/PRST/2023/2) (انظر S/PV.9284) ونرحب بتعاون اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥ مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتزامهما بالعمل معا لتهيئة بيئة آمنة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وستواصل المملكة المتحدة، بصفتها رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، دعم الجهود الرامية إلى أن يعمل الجيشان الليبيان بصورة مشتركة ويوحدا صفوفهما في نهاية المطاف في جيش رسمي واحد يكون خاضعاً للمساءلة أمام حكومة منتخبة وقادراً على التصدي بشكل شامل للتحديات الأمنية في ليبيا.

وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط إضافية. أولاً، ترحب المملكة المتحدة بما يبذله الأمين العام من جهود من أجل تعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل إزاء إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تركيزه الخاص على حوكمة قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، تتمتع الأمم المتحدة بميزة نسبية قوية، مدعومة بما تتمتع به من خبرة واتباعها لنهج يعطي الأولوية للنزاهة والشفافية والمساءلة.

إننا ممتنون للسيد زويغ على ما قدمه من معلومات بآخر المستجدات عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع

لذلك التحدي، واشتركا في وضع وتنفيذ برنامج مجتمعي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمساعدة الأفراد المسلحين السابقين على إيجاد سبل لكسب الرزق، وبالتالي إزالة دافع الربح لهم للانضمام مرة أخرى إلى النزاع المسلح. ويجب أن يستمر ذلك العمل في المستقبل.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نعمق بناء الشراكات. فالبلدان الخارجة من النزاعات وتواجه تحديات، مثل عدم كفاية بناء القدرات ومحدودية الموارد اللازمة لتعزيز إصلاح قطاع الأمن. وينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم بنشاط مساعدة بناءة وأن تركز هذه المساعدة على الاستخبارات والإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ والمعدات والدعم اللوجستي، وما إلى ذلك، وذلك لدعم البلدان الأفريقية في تحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار. وقد كلفت بعثات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وبلدان أخرى بدعم إصلاح قطاع الأمن. وينبغي لها أن تعزز الاتصال مع البلدان المعنية وأن تضع بعناية برامج للدعم، وفقاً للولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بتخفيض البعثات وانسحابها، ينبغي للبعثات ذات الصلة أن تعزز حوارها مع السلطات الأمنية في البلدان المعنية وأن تضع خططاً منظمة ومسؤولة لمنع حدوث فراغ أمني. وقد تراكمت لدى البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي خبرات ثرية في إصلاح قطاع الأمن، ما أسفر عن إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن وإنجازات أخرى. وتدعو الصين إلى اتباع نهج أفريقي لحل المشاكل الأفريقية، وتدعم المنظمات الإقليمية الأفريقية في الاضطلاع بدور قيادي وتحت البلدان على تعزيز تبادل الخبرات لتشكيل أوجه تآزر.

وقد أولى صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة الأولوية لدعم إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا في السنوات الأخيرة. وقدم دعماً لمشاريع، مثل دعم تدابير العدالة الجنائية ووضع برامج ودورات تدريبية وطنية لمكافحة الإرهاب وحقق نتائج إيجابية. والصين مستعدة لتعميق التعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين وتعزيز الدعم لأفريقيا.

مختلفة وهي في مراحل مختلفة من تطوير قطاع الأمن. ولا يمكن أن ينجح الإصلاح إلا من خلال تكيف التدابير مع الظروف المحلية. فقد أحرز جنوب السودان تقدماً مطرداً في تنفيذ الترتيبات الأمنية بموجب الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان وأكمل المرحلة الأولى من تخريج القوات الموحدة اللازمة. وعززت جمهورية أفريقيا الوسطى نشر قوات الأمن المحلية لتوطيد سلطة الدولة وبسطها. ونفذت مالي بنشاط اتفاق السلام والمصالحة في مالي وشجعت على إدماج ٢٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وتتماشى هذه الممارسات مع الحالة السياسية والأمنية وواقع قطاع الأمن في البلدان المعنية وتقضي إلى صون السلام والاستقرار في البلدان المعنية. إن فرض ما يسمى بالمعايير المشتركة وأفضل الممارسات من دون اعتبار للظروف الوطنية الأساسية والاحتياجات العاجلة للبلدان المعنية قد يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يفرض إلى بناء قطاع الأمن في تلك البلدان.

ثانياً، ينبغي لنا أن نعلق أهمية على التكامل بين المسألتين الرئيسيتين المتمثلتين في الأمن والتنمية. ففي العديد من حالات ما بعد النزاع، تواجه البلدان تهديدات أمنية، مثل الجماعات المسلحة والتطرف العنيف والنزاعات العرقية. ويشكل وجود قطاع أمني محترف وكفؤ ومتفاني ضماناً هاماً للتنمية والبناء الوطنيين. وفي الوقت نفسه، فإن إصلاح قطاع الأمن مهمة متعددة الأوجه وهائلة ولا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. ويجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن متسقاً مع التخطيط الإنمائي الوطني ومستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأن ينسق مع الإصلاحات في مجالات أخرى، مثل الاقتصاد وسيادة القانون، وأن يتطلب تخصيص موارد متوازنة وكافية من أجل اكتساب زخم دائم وكسب تأييد جميع الأطراف. وستساعد زيادة الاستثمار في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على توفير ضمانات مادية أكثر تحديداً لإصلاح قطاع الأمن. ويشكل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم تحدياً لإصلاح قطاع الأمن في العديد من البلدان الخارجة من النزاعات. وقد اعتمد مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منظوراً إنمائياً في التصدي

التي قدمها من خلال القرارين ٢١٥١ (٢٠١٤) و ٢٥٥٣ (٢٠٢٠)، في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن مبادئ وتوقعات إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك المسؤولية الوطنية الشاملة وأولوية السياسة في إصلاح قطاع الأمن والحاجة إلى نهج يركز على الإدارة.

ونحن، في المجلس، لدينا على جدول أعمالنا العديد من النزاعات الناشئة داخل الدول، فضلا عن بعض النزاعات التي نشبت مجددا بعد بذل جهود لتسويتها. ولكي يتمكن المجلس من الإسهام بفعالية في دعم السلام المستدام في حالات النزاع هذه، من الضروري اتباع نهج يركز على إصلاح قطاع الأمن بغية تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام بين الحكومات والجماعات المسلحة، ويسهم في استقرار المجتمعات الهشة من خلال تدابير تهدف لإعادة توازن سلطة الدولة وفي إضفاء الطابع المهني على المؤسسات الأمنية وممارسات إنفاذ القانون وحماية حقوق جميع المواطنين وتحقيق التماسك الاجتماعي بين المجموعات الوطنية المتنوعة.

وردا على السؤال المتعلق بما يمكن للمجلس أن يفعله أيضا لضمان إدماج إصلاح قطاع الأمن في عمليات السلام، من الضروري التشديد على أن تعزيز دور المجلس ومشاركته المتزايدة ينبغي ألا يقوّض الأهمية المحورية للمسؤولية الوطنية عن جهود السلام وقيادتها على المستوى الوطني. وينبغي للمجلس، من خلال قراراته وولايته، أن يعزز الالتزامات القائمة للجهات الفاعلة الوطنية وأن يساعد على إطلاق الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الاستشارية والتقنية للحكومات لتمكينها من الاضطلاع بعمليات الإصلاح تلك والتي تتسم عادة بالصعوبة والحساسية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يمكن للمجلس، من خلال النظر بصورة دورية في خطة إصلاح قطاع الأمن، أن يقيم الأداء في مختلف عمليات السلام بغية فهم الممارسات التي أسفرت عن أفضل النتائج وتلك التي شكلت تحديات فريدة من نوعها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أنه يمكن للمجلس أن يزيد الاستفادة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن من أجل اتباع

رابعا، ينبغي لنا أن نزيل الأثر السلبي للجزءات. ففي السنوات الأخيرة، طلبت بلدان مثل السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى بشدة أن يرفع مجلس الأمن الحظر المفروض على الأسلحة وغيره من الجزاءات، مشيرة إلى أن تلك التدابير أعاقَت بشكل خطير عمليات بناء القدرات الأمنية الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. واتخذ الاتحاد الأفريقي مرارا وتكرارا قرارات ذات صلة وشكل موقفا مشتركا. وينبغي لمجلس الأمن أن ينصت إلى صوت أفريقيا وأن يولي اهتماما لشواغلها وأن يتصرف بأكبر قدر من الإلحاح وأن يعدل ويرفع على وجه السرعة جزاءات المجلس التي لا تلبي احتياجات الحالة وأن يزيل العقوبات التي تعترض بناء القطاعات الأمنية في البلدان الأفريقية.

وفي الوقت نفسه، شرعت بعض البلدان في اتخاذ تدابير قسرية انفرادية وطبقت ممارسة الولاية القضائية على الأسلحة خارج حدودها من دون تمييز. وتشكل الممارسات ذات الصلة انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقوض بشكل خطير تعزيز التنمية وصون الأمن في البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية. إنها دعوة طويلة الأمد وثابتة من المجتمع الدولي لمعارضة التدابير القسرية الانفرادية. ونحث بعض البلدان الغربية على أن ترفع فورا التدابير القسرية الانفرادية وأن تمنح المزيد من الآثار السلبية على السلام والاستقرار والحالة الإنسانية في البلدان المعنية.

السيد أساري (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر موزامبيق على عقد هذه الإحاطة بشأن إصلاح قطاع الأمن. إننا نعتقد أن الإحاطة جاءت في الوقت المناسب. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد لإدارة عمليات السلام، السيد ألكسندر زوييف، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السفير بانكول أدويي، على منظوريهما المفيدتين. وكذلك نقدر مشاركة الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا، الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، في هذه الجلسة.

ونحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس ٢٠٢٢ (S/2022/280) ونشيد بإسهامات المجلس المفيدة،

يؤدي دورا رئيسيا في إعادة توجيه قطاع الأمن في بلدان القارة بطريقة تؤثر تأثيرا إيجابيا على السلام والتنمية المستدامين. ونشجع على توفير موارد مكرسة لدعم هذه المساعي الإقليمية والمشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة في ذلك الصدد.

أخيرا، نود أن نبرز أهمية تطبيق الدروس المستفادة من ولايات إصلاح قطاع الأمن السابقة وتلك المستمرة للاسترشاد بها على نحو أفضل لدى إنشاء ولايات مماثلة في المستقبل. ويمكن أن نجد عناصر أساسية لإدراجها في ولايات المجلس مستقبلا في ولايات المجلس المتعلقة بتشجيع الحوار الوطني وتعزيز الرقابة المدنية والإدارة المالية العامة في بلدان مثل ليبيا وغينيا - بيساو والصومال، والمتعلقة بإدارة قطاع الأمن وإصلاح الشرطة وإصلاح السجون وإصلاح قطاع الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، وتلك المتعلقة ببناء القدرات وإنشاء آليات لتنسيق شؤون الأمن الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي والصومال.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): نقدر أهمية وتوقيت عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن إصلاح قطاع الأمن في سياق حفظ السلام، في وقت تزداد فيه مخاطر عودة البلدان الخارجة من النزاع إلى حلقة العنف المفرغة أكثر من أي وقت مضى. وترحب غابون بهذا النهج الرامي إلى منع نشوب النزاعات مجددا، مع تحسين فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ونشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زوييف والمفوض بانكول أدويي على إسهامهما الموضوعي في مناقشة اليوم، وأرحب أيضا بممثلي جنوب أفريقيا وسلوفاكيا في هذه الجلسة.

إن إصلاح قطاع الأمن هو أحد الركائز التي يجب أن نركز عليها جهودنا لتحقيق السلام المستدام، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاع. وقد أقر مجلس الأمن، باتخاذ قراره الأول بشأن إصلاح قطاع الأمن (القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)) في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بالحاجة الحيوية إلى مساعدة الدول الهشة في تعزيز قدرتها على إدارة الأجهزة الأمنية والإشراف عليها من أجل ضمان استقرارها وقدرتها على بناء

نهج لإصلاح قطاع الأمن على نطاق الأمم المتحدة بأسرها ويشمل جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام والسلام والتنمية المستدامان. كما أن تشجيع المجلس لاتباع نهج يشمل المجتمع بأسره إزاء إصلاح قطاع الأمن مفيد بشكل خاص في السياقات التي تؤدي فيها المؤسسات والمنشآت غير الحكومية، مثل الزعماء التقليديين والدينيين، دورا في الحفاظ على النظام وحماية المجتمعات وتسوية المنازعات.

ونشجع المجلس على مواصلة الاهتمام بإصلاح قطاع الأمن حتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في عملية السلام، بما في ذلك من خلال تعاونه مع لجنة بناء السلام والهيئات الأخرى ذات الصلة التي تدعم تطوير الخبرات والقدرات على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالمثل، سيكون من المهم دعم الجهود التي تعزز الثقة والاطمئنان في أوساط السلطات الوطنية والجهات والمؤسسات الأمنية الفاعلة على الصعيد الوطني والسكان، بما في ذلك من خلال برامج أفارقة الأمم المتحدة القطرية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الحفاظ على عملية شاملة للجميع تستفيد من إسهامات النساء والشباب. وفي سياق إعادة تحديد معايير المجتمعات الهشة فيما يتعلق بالإدارة السليمة لقطاع الأمن، من المهم أن نضع في اعتبارنا أنها التزامات طويلة الأجل وأن الموارد اللازمة لبناء القدرات ينبغي أن تدوم إلى ما بعد الأجلين القصير والمتوسط، إذا أردنا أن نحقق نتائج تدفع هذه المجتمعات بعيدا عن التوجه السلبي والمثير للانقسام المرتبط بالخلاف السياسي وعن النهج الأمني القمعي. وستشكل التزامات التمويل التي تتماشى مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة طريقة مفيدة لضمان استدامة الالتزام.

وأود أن أشدد على الإسهام والدعم الهامين اللذين يمكن أن تقدمهما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في إصلاح قطاع الأمن والحوكمة في القارة الأفريقية. ويمكن للاتحاد الأفريقي، من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية والنظريات المرتبطة بها وهيكل الحوكمة في أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أن

أيضا كفالة أن تواصل ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة التركيز بشكل خاص على الإصلاح الأمني. ويتعين على المجلس أن يبين على ذلك الزخم لوضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تكون أكثر استجابة وواقعية وممولة تمويلا كافيا. ونظرا لأهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لبناء السلام، من الأهمية بمكان إدماجه في عملية الإصلاح الشاملة.

ويتطلب نجاح إصلاح قطاع الأمن مساهمات من الجميع، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي ينبغي تنسيق إسهاماتها بشكل جيد دعما لجهود الدول. والواقع أن الدول الهشة لا تملك في كثير من الأحيان سوى هامش ضئيل جدا في ميزانياتها. وفي مواجهة تحديات متعددة بموارد محدودة، يتعين عليها أن تجري مفاضلات صعبة، ويكون لديها تمويل أقل لتخصيصه لإصلاح قطاع الأمن. ولذلك، نحن بحاجة إلى تكثيف الدعم المقدم لبناء القدرات المؤسسية لتلك الدول حتى تتمكن من تخطيط الموارد الوطنية بشكل مسؤول وتعبئتها وميزنتها وتخصيصها وإنفاقها على الدفاع والأمن. وأود أن أشدد على الدور المهم للجنة بناء السلام في ذلك الصدد.

ختاما، إذ تشرع الأمم المتحدة في وضع خطة مشتركة جديدة تهدف إلى إعادة بناء الثقة ومعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومات والمجتمعات، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من خلال الحوار والتعاون لتعزيز سيادة القانون وكفالة أن تخدم القطاعات الأمنية للدول شعوبها.

السيدة إيفستيغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات السلام، وكذلك السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي جنوب أفريقيا وسلوفاكيا في جلسة اليوم بصفتها الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن.

السلام. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) أعاد تأكيد المخاطر التي ينطوي عليها إصلاح قطاع الأمن وأعطى زخما لدينامية جديدة، مما أتاح الفرصة لتعزيز وسائل واستراتيجيات العمل في جميع مراحل عملية السلام، أي منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وذلك من خلال التركيز على العوامل المزعجة للاستقرار مثل الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والتطرف العنيف. وترى غابون أن الإصلاح الناجح لقطاع الأمن يكفل الاستقرار والتنمية. فإصلاح قطاع الأمن لا يمكن من تعزيز قدرة البلد على الصمود فحسب، بل أيضا من استعادة سلطة الدولة على جميع أراضيها. بيد أن فعالية هذا الإصلاح تتوقف بالضرورة على استناده إلى ركيزتين أساسيتين: الأمن البشري بجميع أشكاله وحتمية تولي البلد المعني زمام المسؤولية.

والمشاركة المجدية للمجتمعات المحلية بكل تنوعها، مع المشاركة الكاملة للنساء والشباب، أمر حيوي لتحقيق ذلك الهدف. ولا يمكن بناء السلام الدائم إلا بمشاركة المجتمعات المحلية التي يجب أن تكون قادرة على المشاركة في جميع مراحل عملية السلام. ولذلك، ينبغي أن يستند تولي الدولة لزام الإصلاح الأمني إلى تلك المشاركة بغية وضع إصلاحات تركز على أساس مجتمعي متين، مع مراعاة الاحتياجات والخصائص المحددة لكل دولة. وفي ذلك الصدد، يظل دور ومشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حاسمين. واستجابة لهذا الطلب، من بين أمور أخرى، اعتمد الاتحاد الأفريقي إطار سياساته بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠١٣، والذي يتمثل هدفه الأساسي في توفير منبر للدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم عمليات إصلاح قطاع الأمن، التي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار في القارة.

ولا يمكن إنكار أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال شراكات استراتيجية وتمويل كاف يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، يشكل جزءا من الدينامية الضرورية لتهيئة بيئة في أفريقيا تقضي إلى السلام المستدام. ومن المهم

الأمن. وينبغي ألا تقف الجزاءات، بما فيها الجزاءات التي يأذن بها مجلس الأمن، في طريق عمليات الإصلاح. يمكن أن تؤدي كل هذه المسائل إلى الإحجام عن قبول الابتكارات، وفي أسوأ السيناريوهات إلى تقويض الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً، وزيادة تفكك قطاع الأمن والانتكاس إلى النزاع.

وما من شك في ضرورة أن يتم إصلاح قطاع الأمن في سياق عمليات إعادة الإعمار الأوسع نطاقاً وأن يشمل بذل جهود شاملة على المسارين السياسي والاجتماعي الاقتصادي. والنهج الكلي هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى إرساء سلام وأمن مفعمين بالأمل ودائمين ويكفل نتيجة مستدامة. إن إصلاح قطاع الأمن في حد ذاته هو عملية تستخدم الكثير من الموارد، وغالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي لا تقل عنها تعقيداً. ويمكن تقديم الدعم المالي في الوقت المناسب من التصدي بشكل أفضل للتحديات القائمة والناشئة، ولكن من الواضح أن تخصيص الأموال يجب أن يكون طويل الأجل ومستداماً.

وتضطلع الأمم المتحدة، قبل كل شيء من خلال بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، بدور مهم في توفير المساعدة الدولية المناسبة للدول. فعلى سبيل المثال، أصبح العديد من المسائل المبكرة المتعلقة ببناء السلام مدمجاً الآن في الولايات المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. ويضطلع حفظة السلام بدور رئيسي في دعم إصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي استعادة هيئات إنفاذ القانون وسيادة القانون بشكل عام. ونلاحظ ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، الدور الخاص الذي يضطلع به مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، الذي يقدم المساعدة لبعثات الأمم المتحدة في الميدان وللدول بناء على طلبها.

ونلاحظ أيضاً دور لجنة بناء السلام في الإنعاش بعد انتهاء النزاع وفي إصلاح قطاع الأمن على وجه الخصوص. إن وضع نهج شامل لتقديم الدعم الاستشاري والمالي للبلدان الخارجة من النزاع يؤدي بقدر كبير إلى تحسين موثوقية هياكل الأمن الوطنية ومساءلتها وكفاءتها

نعتقد أن وجود سياسة عامة سليمة تنشئ سلطات مختصة وقطاعاً أمنياً فاعلاً، ولا سيما جيش فعال، أمر أساسي لبناء دولة ومجتمع مستقرين. وقطاع الأمن جانب مهم تقوم عليه سيادة الدولة، ولهذا السبب ينبغي دائماً النظر إلى إصلاح قطاع الأمن على أنه متابعة للعملية السياسية الوطنية. والقطاع الأمني الأنجع هو الذي يأخذ في الحسبان الخصائص التاريخية والثقافية والسياسية الفريدة للمجتمع ويخدم مصالح جميع السكان. وفي عدد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يتمثل أحد التحديات في أن المؤسسات والعادات هناك كثيراً ما يتم زرعها في مجتمعات ما بعد الاستعمار من دون مراعاة لخصوصياتها الوطنية.

إن نجاح مبادرات إصلاح قطاع الأمن، يتطلب أن تتولى القوى الوطنية تنفيذها من خلال أفعال ملموسة وليس بالأقوال. وتكتسي الملكية الوطنية أهمية حاسمة لمشروعية برامج الإصلاح هذه واستدامتها وفعاليتها. ورغم أنه يمكن حتى للحد الأدنى من التقدم في تحويل قطاع الأمن أن يعزز ثقة المواطنين في السلطات، وكذلك تهيئة الظروف المواتية للعودة إلى الحياة الطبيعية، والحياة الاجتماعية والاقتصادية السلمية، والتعليم الآمن. فمن المؤسف أن البلدان الخارجة من النزاع ليست في كثير من الحالات في وضع يمكنها من الحفاظ على أمنها واستعادة مؤسسات الدولة الفعالة والقابلة للاستمرار بدون دعم خارجي. وفي مثل هذه الحالات، تتسم المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بأهمية خاصة، وينبغي أن تستند إلى مبادئ أساسية تشمل موافقة البلد المضيف واحترام سيادته الوطنية واستقلاله السياسي.

ونتفق مع المذكرة المفاهيمية للرئاسة الموزامبيقية (S/2023/168) بأن المقترحات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن ينبغي ألا تستند إلى أحكام أدرجت على عجل في اتفاقات لا تأخذ في الاعتبار الترتيبات السياسية الأوسع نطاقاً بشأن تقاسم السلطة والسياق التاريخي والقطري لتشكيل القوات المسلحة وأجهزة الأمن، أو مستمدة من وصفات مفروضة من الخارج. وكثيراً ما نرى جداول زمنية صارمة يفرضها المانحون أو نهجاً نمطية تقوض العملية الهشة لبناء مؤسسات الدولة التي تهدف لصون

إلى جنوب السودان ومن كولومبيا إلى غينيا بيساو. وأود أن أدلي بثلاث نقاط هنا اليوم بغية الإسهام في تنفيذ هذه الخطة.

أولاً، يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن بقيادة وطنية. فبينما يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تؤدي دوراً حاسماً في المساعدة على وضع الأطر ودعم تنفيذها، يجب أن تكون مصممة بشكل مشترك مع أولويات الجهات المعنية الوطنية التي تضطلع بدور محوري في هذا الصدد. وبما أن عمليات السلام تنتهي في آخر المطاف وبرامج المعونة يعاد توجيهها، فمن الأهمية بمكان أن تركز المشاركة الدولية على تعزيز القدرات الوطنية ودعم الحلول المحددة السياق. ويوفر النهج الذي يركز على الحوكمة الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (S/2022/280) إطاراً مفيداً يمكن أن يلخص آراء مجموعة واسعة من الجهات المعنية. ولكي تكون تلك الاستراتيجيات فعالة، يجب أن تراعي المعايير الاجتماعية والثقافية التي، بالإضافة إلى التشريعات الرسمية، تمكن من بذل جهود إصلاح ناجحة ومحددة السياق. ووجود نهج شامل أمر حيوي في سياق العمليات الانتقالية في مجال حفظ السلام بغية ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم الكافي. فقد عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، مع الحكومة الكونغولية والشركاء المحليين والمنظمات الإقليمية لإدماج إصلاح قطاع الأمن في خطة العمل الوطنية للحكومة. ومع انتهاء عملية السلام، ستتمكن المؤسسات الوطنية من دفع تلك العملية إلى الأمام لتوطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانياً، لا يمكن لقطاع الأمن أن يكون محايداً جنسانياً، لأن أثر انعدام الأمن ليس محايداً جنسانياً. ولا نحتاج لزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في قطاعات الأمن الوطني فحسب، بل وينبغي للمجلس أيضاً أن يدرج صياغة لغوية تتعلق بالاعتبارات الجنسانية في ولاياته بشأن إصلاح قطاع الأمن. ويجب أن نغتنم الفرصة الفريدة التي يتيحها إصلاح قطاع الأمن لتعزيز تمثيل المرأة وتنفيذ الأنظمة والسياسات المراعية للمنظور الجنساني، مما يؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة.

المهنية. وينبغي ألا نفلت من شأن إمكانات صندوق بناء السلام بوصفه أداة مرنة لتمويل المشاريع في مجال إصلاح قطاع الأمن. وعند تقديم المساعدة في مجال الإصلاحات، من المهم أن ينسق مختلف أصحاب المصلحة جهودهم لكفالة أن تستند الإصلاحات وتدريب الأفراد إلى نفس النهج والمبادئ المتبعة في جميع أنحاء البلد. وبطبيعة الحال، يجب على المجتمع الدولي إدراك أن العمليات المعقدة - خاصة في بيئات ما بعد النزاع - مثل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون تتطلب جهداً مضنياً وصبراً وفترة زمنية طويلة بما فيه الكفاية لكفالة استعادتها وتشغيلها بالكامل.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر موزامبيق على مبادرتها بتنظيم جلسة اليوم، التي طال انتظارها. إن تحسين إدارة قطاع الأمن سمة رئيسية من سمات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وخطتنا المشتركة (A/75/982)، ومبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، فضلاً عن العديد من عمليات السلام التي أدن بها مجلس الأمن.

كما أتوجه بالشكر للأمين العام المساعد زوييف ومفوض الاتحاد الأفريقي أديوي على إحاطتيهما القيمتين، وأرحب بمشاركة جنوب أفريقيا وسلوفاكيا في هذه الجلسة.

إن وجود قطاع أمني قائم على سيادة القانون والنزاهة والمساءلة يمكن أن يوفر الأساس الوطيد لبلد قادر على الصمود. فهو، من الناحية المثالية، يدعم الاستقرار، ويساعد على التصدي للتهديدات الخارجية والداخلية، ويستجيب لاحتياجات الناس في حالات الطوارئ. وبالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع، فإن وجود قطاع أمني فعال وشامل وخاضع للمساءلة شرط مسبق لاستدامة السلام. وفي حين أن الفشل في إدارة قطاع الأمن يسهم قد أسهم في تجدد النزاعات في الماضي، فإن الجهود الناجحة مكنت من بناء السلام وتحقيق المصالحة. فعلى سبيل المثال، استفادت جنوب أفريقيا من إصلاح قطاع الأمن لتعزيز السلام في الداخل في التسعينات. ولا تزال الاعتبارات المتعلقة بإدارة قطاع الأمن أولوية حاسمة في مجموعة واسعة من الحالات، من مالي

مع مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وفي مختلف البلدان، كثيرا ما أدى الإصلاح الأمني الفعال دورا حيويا في العمليات السياسية، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وتحقيق الاستقرار، وإعادة الإعمار. كما كان عنصرا أساسيا لتوطيد السلام والاستقرار في حالات ما بعد النزاع. وقد شهدنا مرات عديدة أن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن يعزز المؤسسات ويزيد الشفافية والمساءلة، تماما كما شهدنا كيف يقوض الفساد ونقص الإرادة السياسية جهود الإصلاح.

وقد ثبت أن المساعدة الخارجية، بما في ذلك من الأمم المتحدة، تؤدي دورا هاما في تعزيز إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ومع ذلك، فإن ملكية زمام الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي هي ما يظل عنصرا أساسيا. فالحكومة المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تقدم مساهمات حاسمة في كل من الإصلاحات الأولية ونجاح الحكم الرشيد على المدى الطويل. ولا يمكن للمنظمات الإقليمية والأطر الثنائية أن تتجح إلا بتوفير قيمة مضافة للجهود المتقاربة والحقيقية المبذولة على الصعيد الوطني.

ويمكن أن تؤدي عمليات حفظ السلام دورا هاما في مساعدة سلطات البلدان على وضع استراتيجيات وألويات وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. فعمليات حفظ السلام تعمل في بيئات بالغة التعقيد، ولا يمكن إنكار أن دورها كثيرا ما يساء فهمه، حيث يتوقع منها أن تؤدي ما يتجاوز ولاياتها. ولكي تتمكن تلك البعثات من الوفاء بولايتها والإسهام في إصلاح قطاع الأمن، فإنها بحاجة لأن يتم تزويدها بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام وأن تحسن اتصالاتها وتواصلها مع الجمهور. والواقع أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في دعم الدول الأعضاء في تطوير قطاعات أمنية قوية وذات مصداقية وفعالة، بما في ذلك من خلال عملياتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية. ونشيد كذلك بالجهود الهامة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم وتوجيه الجهود التي تقودها البلدان في هذا الصدد.

ونعتقد أن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في قطاع الأمن يسهم في إنشاء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة وتتسم

ثالثا، إن إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية على نحو بارز، وليست مجرد عملية تقنية، ويجب اعتبارها كذلك. فكثيرا ما نرى جهود الوساطة التي تناقش في هذه القاعة تفرق بين المسارين السياسي والأمني. وهذا النهج لا ينجح إلا إذا كان هناك تواصل مفتوح بين مجموعة متنوعة من الجهات المعنية التي تتفاوض بشأن الترتيبات المختلفة. وكثير ما لا تنفذ اتفاقات السلام لأن المسائل المتعلقة المتصلة بالأمن تظل دون حل، أو تترك للجانب التقنية المعنية بالمتابعة لدراساتها. والقبول السياسي أمر أساسي، والجوانب اللوجستية لعمليات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن يجب أن تتبع القيادة السياسية بصورة وثيقة. وعلى نحو ما يحض عليه الأمين العام في تقريره، فإن اعتماد ذلك النهج سيدعم توطيد الظروف السياسية المستدامة التي يقوم عليها نجاح إصلاح قطاع الأمن.

وختاماً، أود أن أتوقف لحظة للاحتفاء بالجهود التي يبذلها العديد من النساء والرجال الذين يرتدون الزي الرسمي ويساهمون بشكل حاسم في تحقيق السلام والاستقرار. وتفخر دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مبادرة الشبيخة فاطمة بنت مبارك لتوفير التدريب بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد أسهم البرنامج، منذ عام ٢٠١٩، في جعل قطاعات الأمن القومي أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، مع وجود أكثر من ٥٠٠ مشارك من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وعلى نحو ما قالت طالبة عراقية مؤخرا لصحفي بعد تخرجها: "انضمت إلى الدورة التدريبية لأنها كانت المرة الأولى التي تتدرب فيها ضابطات عراقيات في الخارج. وأعتقد أن بإمكانني إحداث فرق". دعونا، كمجلس، نستفيد من ذلك النقّال لإحداث تغيير ولتوطيد السلام بعد النزاع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر الرئاسة الموزامبيقية على إدراج هذا البند في مناقشاتنا، كما أشكر الأمين العام المساعد زوييف والسيد أدويي على إحاطتهما.

نرى أن إصلاح قطاع الأمن يمثل عملية شاملة لتعزيز توفير الأمن بجعله أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة وشمولا واتساقا

يقوم على احترام الولايات التي يصدرها مجلس الأمن. كما أنه يتوقف على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وكفالة أن تكون العمليات شاملة للجميع وأن تلبي احتياجات كل أفراد المجتمع، ولا سيما النساء والشباب. وأخيرا، يتطلب الأمر تعبئة الموارد المالية للبلد المضيف، والتي تكمل موارد شركائه.

ثالثا، يمثل تنسيق العمل على أرض الواقع تحديا كبيرا، وهو أولا وقبل كل شيء مسألة داخلية للأمم المتحدة. ومن الضروري استمرار الدعم الذي تقدمه عمليات حفظ السلام لإصلاح قطاع الأمن في سياق تسليم المهام إلى الأفرقة القطرية. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك أيضا تنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى مع احترام القيم الأساسية للأمم المتحدة وميثاقها. وفي ذلك الصدد، نرحب بعمل المنظمات الإقليمية، التي تضطلع بدور أساسي، كما هو الحال، على سبيل المثال، في العمل الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم إصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا.

وكما ذكر الرئيس ماكرون في بيان صدر في شباط/فبراير بشأن الشراكة بين فرنسا وأفريقيا، فإن أحد أهدافنا هو جعل أوروبا شريكا رئيسيا للأفارقة فيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن. ونود أن نشير إلى الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في القارة من خلال بعثا الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات والتدريب العسكري. وتتخبط فرنسا أيضا على أساس ثنائي. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشجع السلطات في جهودها لتدريب أفرادها العسكريين وتعزيز قدراتهم من خلال دعمنا لمدارس تدريب الضباط، ولا سيما أكاديمية كينشاسا العسكرية. ونشارك أيضا في تدريب القوات المسلحة للبلد على القتال في الأدغال.

ومن الضروري أن نحول دون تقويض أوجه الهشاشة والثغرات الأمنية لأسس الدول وخدمتها لمصالح الجهات الفاعلة الأثمة. ولذلك، فإن من واجبنا الجماعي دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن.

السيد بارغا سنترال (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيئ رئاسة موزامبيق على مبادرتها بعقد جلسة المجلس هذه

بالشرعية. ونشجع الدول على القيام بإصلاحات ووضع استراتيجيات وبرامج لقطاع الأمن تراعي المسائل الجنسانية بصورة منهجية. فإدماج المنظور الجنساني في قطاعي العدالة والأمن هو الإجراء الصحيح والذكي الذي ينبغي القيام به. وقد فعلنا ذلك في ألبانيا وشهدنا فوائد واضحة. وإن تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات من العناصر الرئيسية الأخرى لتوفير الأمن بشكل فعال للمواطنين. وتشكل العدالة والمساءلة عنصرين أساسيين في إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. فوجود نظام عدالة فعال ومنصف يعني تحسين احترام حقوق الإنسان، ويعني أيضا توفير قدر أكبر من المساءلة.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أن التجربة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن المجتمعات القائمة على ترسيخ الحريات تمنح الناس المزيد من السلطة والخيارات والحقوق. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الحوكمة وإحراز التقدم، مما يمكن المجتمعات من تعزيز الرفاه التعليم والصحة والسعادة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد زوييف والسيد أدويي على إحاطتهما وأن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، إن إصلاح قطاع الأمن أمر ضروري لتعزيز السلام الدائم وينبغي أن يكون جزءا من مشروع يشمل المسائل السياسية ومسائل الحكم ككل. وترحب فرنسا ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن إدارة وإصلاح الأنظمة الأمنية للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥، والذي يتبع نهجا عالميا وسيوفر عن وضع استراتيجية جديدة خلال هذا العام. وتحرص فرنسا على ضمان أن تجعل عمليات حفظ السلام الرئيسية إصلاح قطاع الأمن عنصرا أساسيا في دعمها السياسي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زارها المجلس في الأسبوع الماضي، يشكل دعم إصلاح قطاع الأمن إحدى المهام ذات الأولوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحتاج البلد إلى قوات مسلحة مدربة ومجهزة ومنظمة ومنسقة لحماية السكان والدفاع عن سلامته وسيادته.

ثانيا، لا يمكن تحقيق إصلاح قطاع الأمن إلا بالإرادة السياسية للدولة المضيئة. وذلك شرط مسبق لكسب ثقة الشركاء الدوليين، وهو

رابعاً، يجب ألا يُفهم إصلاح قطاع الأمن على أنه حل في حد ذاته أو كمسعى قائم بذاته، بل كجزء من استراتيجية شاملة لبناء السلام تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي استخدام موارد إعادة الإعمار والتنمية بطريقة متوازنة لكفالة حصول قطاع الأمن على الميزانية التي يحتاجها، إلى جانب الإنفاق الاجتماعي اللازم للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويساعد ذلك في القضاء على التربة الخصبة للنزاعات. وينطوي عدم التصدي للاحتياجات الإنمائية الأساسية على الخطر الأكبر الذي يتمثل في جر بلد ما مرة أخرى إلى النزاع. ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم جزء لا يتجزأ من هذه العملية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون إصلاح قطاع الأمن في حد ذاته مصدراً لفرص العمل وعاملاً محركاً للنمو الاقتصادي، لا سيما في المناطق والمجتمعات المحرومة.

أخيراً، يتطلب إصلاح قطاع الأمن التنسيق والتعاون من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. فبالإضافة إلى بعثات حفظ السلام، ينبغي للبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية أن تؤدي أدواراً نشطة، وفقاً لولاياتها، لمساعدة البلدان المعنية في النهوض بالإصلاحات. وثمة دور للاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً في هذه العمليات. ولجنة بناء السلام منبر هام لحشد الدعم الدولي لمبادرات إصلاح قطاع الأمن. وقد قطع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أشواطاً كبيرة في مساعدة البلدان الخارجة من نزاعات على إجراء إصلاحات في قطاعاتها الأمنية. ويجب على الأمم المتحدة، من خلال الاستفادة من خبرتها، أن تعزز تنسيقها وتعاونها معها، والبرازيل على استعداد للإسهام في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أرحب بالممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وسلوفاكيا وأن أشيد بإسهاماتهما في عقد هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر بلدكم على تنظيم هذه الإحاطة

لمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن. كما أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد ألكسندر زوييف والسيد بانكول أديوي، على ملاحظتهما الثاقبة.

إن القطاعات الأمنية التي تتسم بالكفاءة والمهنية والتي تؤدي وظائفها بالكامل عناصر أساسية في نُظُم الحوكمة في البلدان. وفي العديد من حالات ما بعد انتهاء النزاع، يكتسي إصلاح قطاع الأمن أهمية قصوى في توطيد السلام وبناءه، كما أنه أساس هام لتحقيق التنمية المستدامة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أثير خمس نقاط. أولاً، يجب أن تكون المسؤولية الوطنية هي المبدأ الأساسي الذي تسترشد به جميع المبادرات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. ويجب احترام نوايا وأولويات البلدان المعنية. وفرض حلول شاملة لا تأخذ في الاعتبار الحقائق المحددة على أرض الواقع قد يكون وصفاً للفشل ويؤدي إلى تقويض الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس.

ثانياً، إن إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية في جوهرها. فهو لا ينطوي على تنفيذ قواعد الحوكمة وإعادة تنظيم المؤسسات فحسب، بل ينطوي أيضاً على توزيع السلطة والموارد داخل المجتمع. ولذلك، فإنه أمر ضروري كوسيلة لتعزيز الحلول السياسية المستدامة والشاملة للجميع للنزاعات.

ثالثاً، قد تصبح أوجه القصور في قطاع الأمن سبباً جذرياً للنزاع. ويمكن للمؤسسات الأمنية غير الخاضعة للمساءلة وغير التمثيلية أن تسهم في تعزيز المظالم في أوساط جماعات وقطاعات معينة من المجتمع. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون المؤسسات الأمنية غير الفعالة والتي عفا عليها الزمن عاجزة عن التعامل مع الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير القانونية عند ظهورها. ولذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن أساسي ليس لتوطيد السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع فحسب، بل لمعالجة النزاع نفسه. ولهذا السبب، يضطلع عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور هام في المساعدة على إصلاح قطاع الأمن الذي يشكل نقطة التقاء بين حفظ السلام وبناء السلام.

وباتخاذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠)، الذي عززت الدول الأعضاء من خلاله التزامها بإصلاح قطاع الأمن والأولويات التي حددها الأمين العام، توسعت التوقعات والمهام المتعلقة بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بشكل كبير، ولكن لم تتوفر بعد موارد كافية.

وأردت ملاحظات الأمين العام المساعد زوييف في ذلك الصدد، وأكد من جديد أن الولايات الممنوحة دون تمويل لأجل التنفيذ تقوّض مصداقية الأمم المتحدة وتقوض دعمنا للشعب الذي نخدمه. وبالإضافة إلى دعم الدول الأعضاء لبرنامج العمل، ينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تنشئ رسمياً الهيئة الدائمة لإصلاح قطاع الأمن وحوكمته، سواء من الميزانية العادية أو من حساب دعم عمليات حفظ السلام، وأن توفر لها الموارد.

أما بقية بياننا المشترك فستدلي بها زميلتي، السفيرة ماثو جويني، الممثلة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن وحوكمته (S/2022/280). وأشكر الأمين العام المساعد زوييف والمفوض أدوي على إحاطتهما الثاقبتين.

تؤكد البيانات التي أدلي بها في الجلسة اليوم مركزية وأهمية إصلاح قطاع الأمن بوصفه جزءاً من سلسلة بناء السلام وصنع السلام. وذكّرنا تقرير الأمين العام بأن إصلاح قطاع الأمن وحوكمته أمر يحتاج إلى معالجة مبكرة في عمليات السلام. ولا ينبغي أن يوضع جانباً، وألا يولى الاهتمام إلا بعد توقيع اتفاقات السلام. يؤدي ذلك النهج إلى برامج لإصلاح قطاع الأمن تقتصر على الموارد الكافية.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني لإصلاح قطاع الأمن وحوكمته. إن من حق كل دولة أن تحدد نهجها واحتياجاتها. ومن المهم أن يستجيب الدعم

الهامة التي تتيح فرصة عظيمة لمختلف الجهات الفاعلة لتشاطر آرائها بشأن تنفيذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠)، وكذلك بشأن تقرير الأمين العام (S/2022/280) عن تعزيز نهج الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد زوييف على جهوده وعلى إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وكذلك مفوض الاتحاد الأفريقي.

يسرني أن أبدأ بالجزء الأول من البيان المشترك الصادر عن الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن. ونعرب عن تقديرنا الكبير للفرصة المتاحة للعمل مع مجلس الأمن ونتطلع بشدة إلى مواصلة التعاون مع أعضاء المجلس، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء المهتمة الأخرى.

ولأول مرة، وضعت الأمم المتحدة إطاراً متسقاً لتنفيذ عمل المنظمة بشأن إصلاح قطاع الأمن. ونهئ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن على برنامج العمل لإصلاح قطاع الأمن، وهي التي تخطط للإجراءات الملموسة المنبثقة عن القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) والتوصيات الـ ١٨ التي حددها الأمين العام في تقريره.

ينطوي برنامج العمل على أهم المبادرات التي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الاضطلاع بها إذا أريد لها أن تحدث أثراً على الصعيد القطري، بما في ذلك التحديات الأمنية الناشئة، مثل تغير المناخ، واتفاقات السلام، واستعراضات الإنفاق العام، والتخطيط للأمن الوطني، والمسائل الجنسانية والشباب، ومن خلال الهيئة الدائمة المنشأة حديثاً بشأن إصلاح قطاع الأمن وحوكمته، ومقرها في برينديزي.

وأجد من المهم بشكل خاص أن هذه الإحاطة تُقدّم بعد فترة وجيزة من بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ذكر العديد من أعضاء المجلس.

ومن منظور وطني، يسعدني أن أعلن أن سلوفاكيا ستقدم مساهمتها المالية الثانية في برنامج العمل. وأشجّع جميع الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات مالية لهذا العمل الهام الذي تضطلع به الأمانة العامة.

الذي يقدمه المجتمع الدولي لاحتياجات البلد المتضرر. لقد سمعنا في مناقشة اليوم أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لإصلاح قطاع الأمن وحوكمته، ولكنه يكون دائماً محدداً بالسياق. والأهم من ذلك أنها عملية سياسية إلى حد كبير.

وقد تعلمنا، من تجربتنا في جنوب أفريقيا، أن إصلاح قطاع الأمن ينجح أيضاً عندما يكون شاملاً. وهناك العديد من الجهات الفاعلة التي تحتاج إلى المشاركة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأمنية الخاصة، والزعماء التقليديون، والطوائف الدينية، والنساء والشباب. وذلك لضمان الدعم السياسي اللازم، نظراً لأهمية قطاع الأمن في جميع البلدان.

وتشكل مشاركة النساء والشباب أحد العناصر الأساسية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وبينما نعدّ الخطة الجديدة للسلام، نحتاج إلى وضع إصلاح قطاع الأمن في صميم المناقشات، نظراً لأهمية إصلاح قطاع الأمن لبناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات.

وأرحب أنا والميسر المشارك بالاقترحات الداعية إلى وضع إطار زمني ثابت يقدم الأمين العام في غضون تقريراً عن تنفيذ

القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) إلى مجلس الأمن. ونتطلع إلى أن نناقش مع موزامبيق وأعضاء المجلس كيف يمكننا أن نجعل تلك التوصية ممكنة. وأختتم بياني بحث جميع أعضاء مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن على توحيد الجهود في تنفيذ الأولويات الرئيسية الثلاث التالية التي أثّرت في هذه الجلسة: أولاً، إدماج مبادئ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) في الولايات الخاصة ببلدان محددة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وضمان اتساقها مع رؤية الأمم المتحدة الجديدة لإصلاح قطاع الأمن؛ ثانياً، وضع إطار زمني ثابت يقدم الأمين العام في غضون تقريراً عن تنفيذ القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠) إلى مجلس الأمن؛ وأخيراً، تعبئة الدعم المالي لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، على النحو الذي أشار إليه الميسر المشارك، بما في ذلك الهيئة الدائمة لإصلاح قطاع الأمن وحوكمته، ومقرها برينديزي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وجنوب أفريقيا على بيانتهما، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، والأهم من ذلك على مساهمتهما في مداولتنا وعلى المضي قدماً فيما يتعلق بهذا التقرير الهام (S/2022/280).

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.